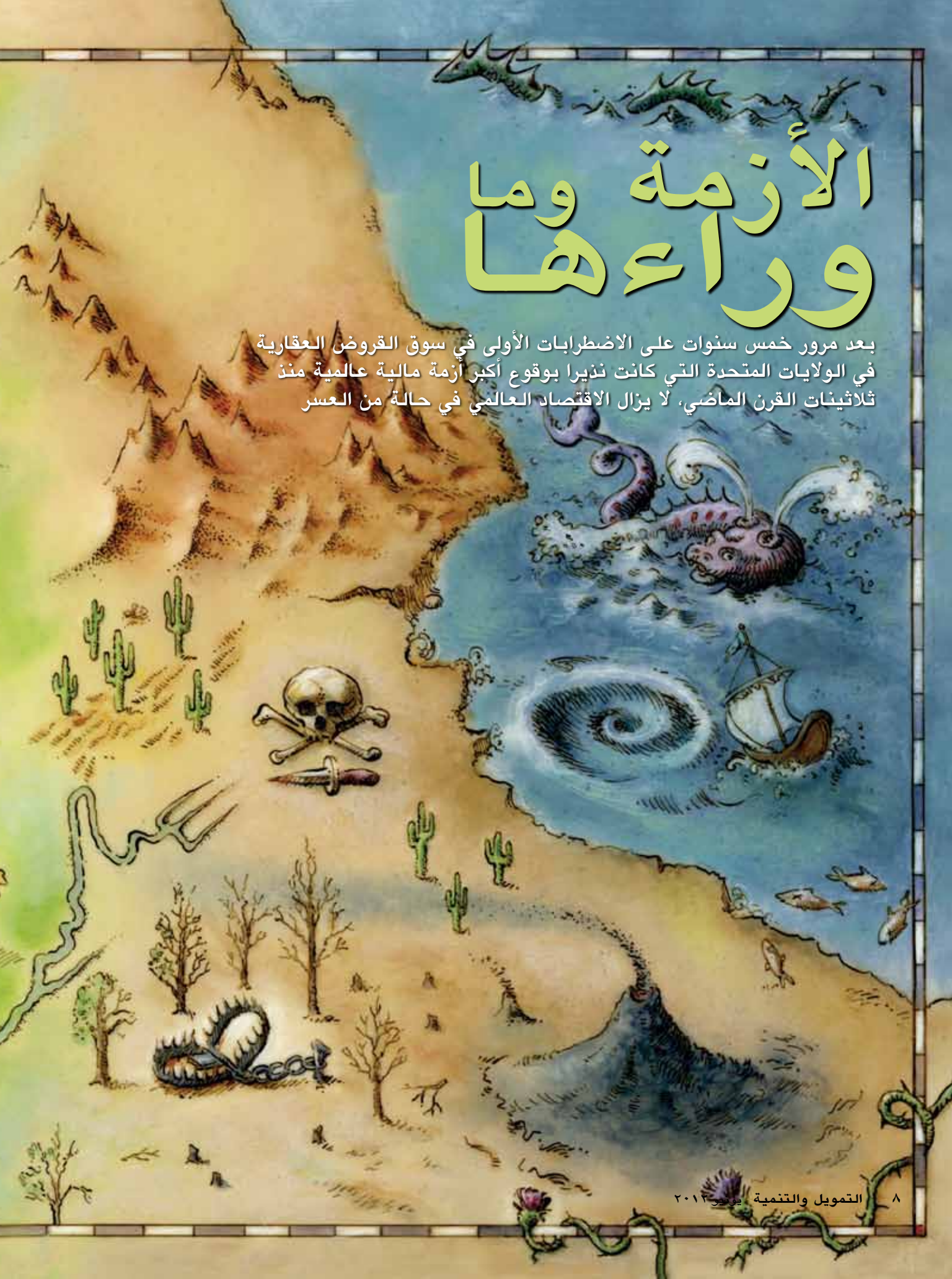

الأزمة وما وراءها

بعد مرور خمس سنوات على الاضطرابات الأولى في سوق القروض العقارية في الولايات المتحدة التي كانت نذيرا بوقوع أكبر أزمة مالية عالمية منذ ثلاثينات القرن الماضي، لا يزال الاقتصاد العالمي في حالة من العسر

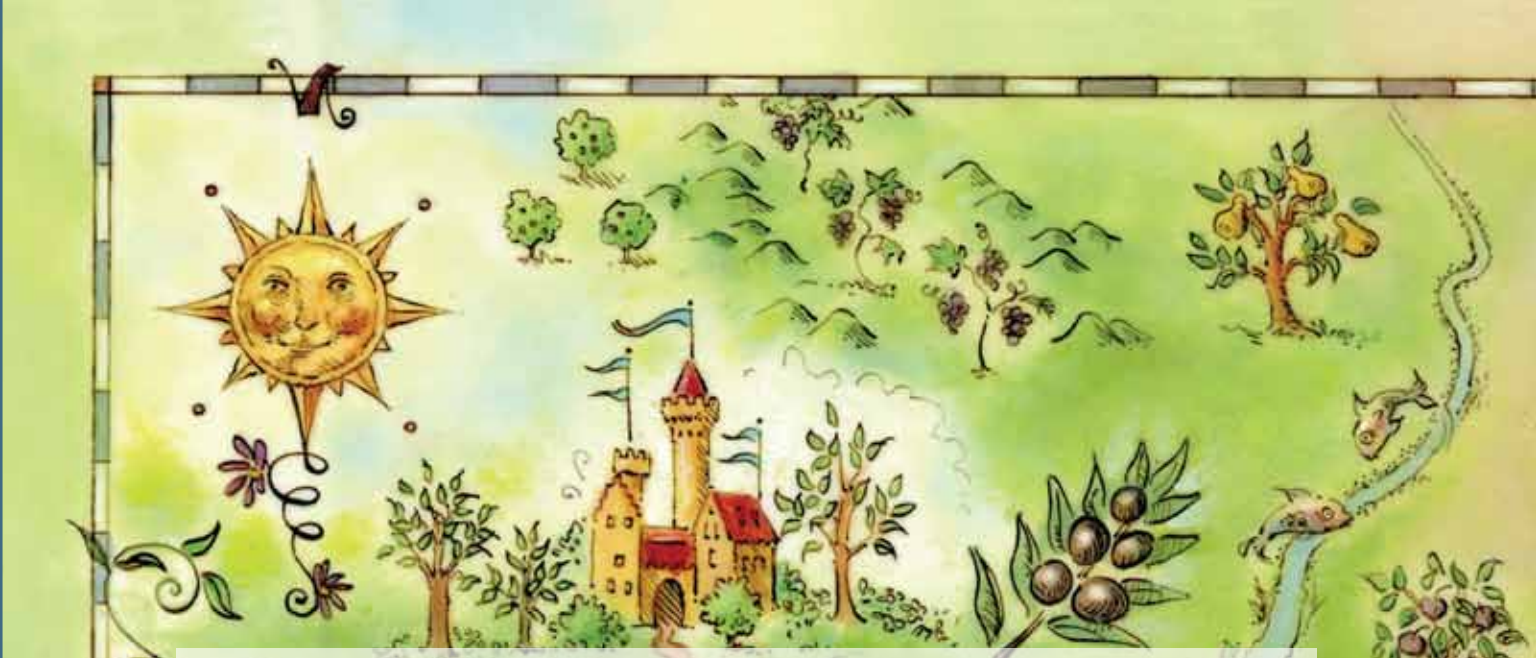

تعددت

أسباب «الركود الكبير» فشملت عدم كفاية التنظيم المالي وارتباك الميزانيات العمومية مع التراكم المفرط في ديون المؤسسات المالية وقطاع الأسر والحكومات. واقتصرت معظم التجاوزات على الاقتصادات المتقدمة ولم يتسن درء حدوث انهيار مالي عالمي كامل إلا بالتدخل بأساليب مبتكرة وعلى نحو مكثف من خلال السياسات، لا سيما في الولايات المتحدة.

ولكن حالات الركود التي تمتد جذورها إلى حدوث أزمات مالية هي أعمق، والتعافي منها أبطأ وأضعف من تلك التي لا تنتج عن انهيار مالي. فبعد مرور خمس سنوات، لا يزال التعافي في الولايات المتحدة ضعيفا، بينما أوروبا مهددة بتباطؤ النشاط الاقتصادي من جديد حيث يعاني العديد من البلدان من مشكلات الديون السيادية.

وأدى انتشار الحمائية في ثلاثينات القرن الماضي إلى تفاقم «الكساد الكبير» حينما سعت البلدان إلى حماية أسواقها المحلية من الواردات ولكنها لم تنجح إلا في زيادة الأمور سوءا بالنسبة للجميع. وهذه المرة، حذرت مجموعة العشرين للاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة من مثل هذه المخاطر فتجنبت الاقتصادات قدرا كبيرا من الحمائية العلنية. ولكن عندما شهد عام ٢٠٠٩ انهيار التجارة العالمية، ظهرت الحمائية على حين غرة وبصورة أكثر إتقانا، ثم انحسرت في ٢٠١٠ مع بدء التعافي، وإن كانت تبدو آخذة في الظهور مجددا.

وعلى العكس من فترات هبوط النشاط الاقتصادي العالمي السابقة، عانت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات منخفضة الدخل من أضرار أقل وسرعان ما تعافت مقارنة بنظيراتها المتقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا. ويرجع حسن حظ هذه الاقتصادات جزئيا إلى قوة السياسات الاقتصادية التي انتهجتها قبل الأزمة، مما جعل عددا كبيرا منها معدا لمحاربة التباطؤ. وبفضل حسن الحظ أيضا – ظلت أسعار السلع الأولية التي يعتمد عليها الكثير أعلى نسبيا مما كانت عليه في فترات الركود السابقة، كما أن هذه الاقتصادات أقل ارتباطا بالاقتصادات المتقدمة النظيرة مقارنة بما كانت عليه في الفترات السابقة، فضلا على أن نظمها المالية الأقل تطورا لم تواجه مخاطر تُذكر من الديون عالية المخاطر التي أفضت إلى انكماش الأسواق المالية المتقدمة. ومع هذا، ربما كان مستوى الإعداد للتعامل مع أي أزمات جديدة أقل في الاقتصادات الصاعدة ومنخفضة الدخل.

وتكثر المخاطر. فارتفاع أسعار النفط والسلع الأولية الأخرى يهدد بزيادة المصاعب أمام استمرار التعافي. والتقدم في إصلاح التنظيم المالي يقع فريسة للمقاومة والقصور الذاتي. ولا تزال الاختلالات الاقتصادية العالمية مستمرة مع ما تسجله بعض البلدان من فوائض كبيرة ومتواصلة في موازين مدفوعاتها بينما تعاني بلدان أخرى من معدلات عجز كبيرة.

وينظر هذا العدد من مجلة «التمويل والتنمية» في وضع العالم بعد مرور خمس سنوات على الاضطرابات التي سببتها الأزمة. وتعكس الأدلة التي يسوقها صورة معقدة ومتنوعة عن مستقبل الاقتصاد العالمي. ■

جيمس رو جونيور
مجلة «التمويل والتنمية»